الأصول الفلسفية للنظم الانتخابية والسلوك الانتخابي: دراسة في المفاهيم والأشكال والنماذج*

أ/ دلباز كمال- أستاذ مساعد "أ"- جامعة ابن خلدون - تيارت

ملخص:

مع إلزام الدول نفسها بناء غرف تمثيلية منتخبة ديمقراطيا، أصبح الانتخاب يشكل قلب الديمقراطية النيابية لإسناد السلطة كآلية مشروعة لتقسيم المهام بين المجموعات السياسية وفقا لأوزانها النسبية، ولا يمكن لهذه الغرف أن تكتسب هذه القيمة إلا إذا اقترنت بوجود نظام انتخابي عادل كركيزة أساسية في كل إصلاح سياسي، بل وإن إفساده يؤدي إلى إفساد الديمقراطية وانحطاطها.

ومجمل القول، أن النظم الانتخابية بمفهومها الحديث وتعدد تقنياتها تعد من المواضيع الحديثة التي شكلت ثورة كبرى أواخر القرن التاسع عشر- بدول أوروبا الغربية، وأضحت فلسفة انتقائها تشكل أحد أهم القرارات لأي نظام ديمقراطي، كونها صاحبة الاختصاص في توسيع أو تضيق دائرة المشاركة السياسية، وذالك بفرض إستراتيجية معينة إما ضمانا للتداول السلمي على السلطة بين النخب السياسية أو لإعادة إنتاجها من جديد، فهذا الحدث الكبير في عالم النظم الانتخابية سمح لها أن تحتل مكانة هامة في دراسات العديد من الباحثين من علماء السياسة وفقهاء القانون، سواء من ناحية أصولها الابستمولوجية أو فلسفة نماذجها الفكرية.

Summary :

Lorsque les pays s'engagent à construire une chambre de représentation démocratiquement élus, l'élection est devenu le cœur de la démocratie parlementaire comme mécanisme pour la dévolution du pouvoir à une division légitime des tâches entre les groupes politiques selon leurs valeurs relative, et ces chambres ne peuvent pas peut acquérir cette valeur si elle est couplée avec un système électoral comme un substrat essentiel dans toute réforme politique, et toute corruption conduit à la corruption de la démocratie et son déclin.

Les systèmes électoraux dans leurs sens moderne et leurs diversités de ses techniques est l'un des sujets modernes qui formaient une révolution majeure dans la fin du XIXe siècle, dans l'ouest d'Europe, et sa philosophie de sélection constitue l'une des décisions la plus importante de tout système démocratique, en possédant la compétence exclusive pour élargir ou restreindre le cercle de la participation politique, en imposant une certaine stratégie qui garantit soit de la négociation pacifique pour le pouvoir entre les élites politiques ou de reproduire le même pouvoir de nouveau ; Ce grand événement dans le monde des systèmes électoraux qui lui a permis d'occuper une place importante dans les études de plusieurs

تاريخ إيداع المقال: 2017/05/07
تاريخ تحكيم المقال: 2017/05/31

chercheurs parmi les politologues et les spécialistes de droit, Tant en termes de ses sources épistémologique ou la philosophie de son modèles intellectuels.

تمهيد:

لقد شكل الانتخاب* إحدى إفرازات الحياة المشتركة للمجموعات السياسية التي قطعت شوط الصراعات العنيفة نظرا لتباين مصالح ونفوذ الأفراد والجماعات داخلها، فتطور الفكر البشري من السيادة الإلهية إلى سيادة الشعب وبالتالي تقسيم السلطة بين حاكم ومحكوم**gouvernant et gouverné** وفق آلية الانتخاب الذي يتيح للشعوب حق المشاركة في الحياة السياسية بما يحقق التوافق بين خضوع الشعب لنوابه وسيادته عليهم، الأمر الذي جعله المعيار الذي تقاس على أساسه درجة انفتاح المجتمعات السياسية من انغلاقها.

فالانتخاب في جوهره أداة للمشاركة السياسية في تسيير الشؤون العامة عن طريق الهيئات التي تنتخب لهذا الغرض، وتؤدي هذه المشاركة بالضرورة إلى إثارة المنافسة بين كل التشكيلات السياسية بصفتهم ناخبين أو منتخبين الأمر الذي من شانه أن يرسخ فكرة الديمقراطية التشاركية كواحدة من أبرز ركائز بناء الدولة الوطنية الحديثة، ووفقا لهذا الطرح تسعى هذه الورقة البحثية الاقتراب من طبيعة العلاقة الوظيفية بين النظام الانتخابي والسلوك الانتخابي وفقا للمحاور التالية:

أولا: مفهوم النظام الانتخابي.

مع إلزام الدول نفسها بناء غرف تمثيلية منتخبة ديمقراطيا، أصبح الانتخاب يشكل قلب الديمقراطية النيابية لإسناد السلطة، ولا يمكن لهذه الغرف أن تكتسب هذه القيمة إلا إذا اقترنت بوجود نظام انتخابي عادل، باعتباره يشكل الركيزة الأساسية في كل إصلاح سياسي واجتماعي وبذلك فإن إفساده يؤدي إلى فساد الديمقراطية وانحطاطها.

فالنظم الانتخابية بمفهومها الحديث وتعدد تقنياتها تعد من المواضيع الحديثة- رغم امتداد أصولها إلى الحضارات القديمة- قد شكلت ثورة كبرى في أواخر القرن التاسع عشر- بدول أوروبا الغربية، فهذا الحدث الكبير في عالم النظم الانتخابية سمح لها أن تحتل مكانة هامة لدى العديد من الباحثين من علماء السياسة وفقهاء القانون الدستوري، وهذا الاهتمام دفع بتعدد التعريفات الخاصة بحقل النظم الانتخابية، وقبل التطرق إلى تعريف

---

*- لم ينشأ الانتخاب في بداية كما هو الآن، بل عرف تطورا كبيرا عبر التاريخ سواء في محتوى مفهومه أو في الأشكال التي طبق بها فالمفهوم خلال ق17 أشتق من الكلمة الإنكليزية **To vote** المشتقة في حدّ ذاتها من المصطلح اللاتيني **Votum** ذات الفحوى ديني المعبر عن إعطاء عهد إلى الرّب أو الإله أي الالتزام العلني لصالح شخص ما، ثم ما لبثت هذه الكلمة أن أخذت معنى المداولة**La délibération** وخلال ق18 أصبح التصويت يعبر عن قرار متخذ من قبل مجلس أو جمعية إلى أن أصبح مع حلول ق19 تصرفا فرديا يسمح لصاحبه بالقيام باختيار أمر ما، وبهذا الشكل أصبح الانتخاب من المواضيع التي يتقاسم في معالجتها الكثير من الحقول العلمية، بدءا بعلماء الجغرافيا والديمغرافيا الانتخابية مرورا بعلماء السياسة وصولا إلى فقهاء القانون الذين ما فتؤو أن جعلوا منه فرعا مستقلا من فروع القانون العام أي القانون الانتخابي**Le droit électoral** بعد أن كان موضوعا من مواضيع القانون الدستوري الذي يهتم بدراسة ظاهرة السلطة و ما تعلّق بها من مسائل.

النظم الانتخابية فإن منهجية التحليل السياسي تفترض بداية تسليط الضوء أولا معرفة الانتخاب تمهيدا لبسط مفهوم النظام الانتخابي.

أ- تعريف الانتخاب: يحمل الانتخاب في طياته دلالات لغوية واصطلاحية وقانونية:

1- الانتخاب لغة: في لسان العرب لابن المنظور، "الانتخاب مشتق من الفعل نخب،ونخب: أنتخب الشيء أختاره، والنخبة ما أختاره منه، ونخبة القوم ونخبتهم خيارهم والنخب هو النزع ويقال رجل نخيب أي خيار القوم، وهو نجيب القوم"[1]، وفي حديث علي وقيل عمر بن الخطاب (رضي الله عنهما) " وخرجنا في النخبة النخبة - بضم النون- المنتخبون من الناس المنتقون"[2].

وفق هذا الاستقراء يصبح مصطلح الانتخاب يحمل دلالات الانتزاع والاختيار والانتقاء.

2- الانتخاب اصطلاحا: "هو قيام المواطنين المؤهلين باختيار البعض منهم، شريطة أن يكونوا ذوي كفاءة لتسير الأجهزة السياسية والإدارية، وذالك من خلال القيام بعملية التصويت[3].

3- الناحية القانونية: في القاموس السياسي عرف الانتخاب على أنه " اختيار شخص بين عدد من المرشحين ليكون نائبا يمثل الجماعة التي ينتمي إليها، وكثيرا ما يطلق على الانتخاب الاقتراع: أي الاقتراع على اسم معين"[4]، وهناك من يعده الوسيلة التي بموجبها يختار المواطنون الأشخاص الذين يسندون إليهم مهام ممارسة السيادة أو الحكم نيابة عنهم سواء على المستوى السياسي أو على المستوى الإداري أو على مستوى المرافق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[5].

ب- تعريف النظام الانتخابي: لقد تعددت النظم الانتخابية المعمول بها في دول العالم، وهي تتغير من وقت لأخر طبقا لظروف ومقتضيات العملية السياسية، ومن شأن هذا التعدد أن ينعكس على تعريف النظم الانتخابية، وفيما يلي تحاول هذه الدراسة استعراض بعضا منها:

تعريف المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDEA) على أنه "ترجمة للأصوات التي يتم الإدلاء بها في الانتخابات إلى عدد المقاعد التي تفوز بها الأحزاب والمرشحين المشاركين فيها"[6]، كما يعرف على أنه ترجمة

---

[1]- ابن منظور جمال الدين محمد، لسان العرب. ج2، مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة، د.س.ن. ص.649.

[2]- حسين ناصر أحمد سرار، المصطلحات السياسية اليمنية: دراسة دلالية (الوثائق السياسية المعاصرة أنموذجا)، أطروحة دكتوراه جامعة قسنطينة: كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، 2008-2009، ص.108.

[3] -Ibtissem Garram, Terminologie juridique dans la législation Algérienne, Blida: Palais des livres, 1998 , P. 114.

[4]- أحمد عطية، القاموس السياسي. ط.3، القاهرة: دار النهضة العربية، 1968، ص.129.

[5]-Philippe Ardant.Institution politiques et droit constitutionnel .L.G.D.J. 12em_edition. Paris،2002 P.206.

[6]- أندرو رينولدز بن رابلي وآخرون، أشكال النظم الانتخابية. ترجمة أيمن أيوب، السويد: المؤسسة الدولية للانتخابات والديمقراطية 2002، ص.19.

الأصوات التي يتم الإدلاء بها إلى مقاعد تفوز بها الأحزاب والمرشحون، وفق ثلاثة متغيرات تفسيرا لهذه العملية هي[1] :

- المعادلة الانتخابية المستعملة من حيث كون الانتخابات تعددية أو أغلبية.
- هيكل الاقتراع: حيث يكون التصويت لمرشح واحد أو لحزب أي(سلسلة من التفضيلات).
- حجم المنطقة، حيث يهتم بعدد الممثلين المنتخبين عن المنطقة وليس بعدد الناخبين.

أما في تقرير للجنة الأوربية من أجل الديمقراطية اعتمد الفرنسي "كريستوف بروكي" **"BROQUET Christophe"** في دراسته على تعريف النظام الانتخابي بأنه **"مجموعة القواعد التي تنظم عملية الإدلاء بالأصوات أثناء الانتخابات وتحويل تلك الأصوات إلى مقاعد"[2]**.

في حين تكلم "ديترنوهلن" **Diteer Nohlen** عن التفضيل، فالنظام الانتخابي يعني الكيفية التي يعبر على أساسها الناخبون عن تفضيلا تهم سواء لأحزاب أو مرشحين، بحيث يتم تحويل هذه التفضيلات بعد ذلك إلى تفضيل، وعليه فالنظام الانتخابي هو الآلية التي تحدد الفائز والخاسر طبقا لأسلوب إحصاء الأصوات والذي يختلف بدوره من نظام لأخر، وتحدد الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية مجموعة من المؤشرات لتعريف النظام الانتحابي منها[3]:

- حجم وهيكل المنظمة التي تجرى فيها العملية الانتخابية.
- المعيار - إن وجد - الذي يتم على أساسه إعطاء وزن مرجح لصوت عن صوت آخر.
- الطريقة المتبعة لتسجيل خيارات الناخبين.
- الطريقة التي يتم على أساسها ترجمة مجموع الأصوات إلى قرارات جماعية.

وعلى هذا الأساس فمن المستحيل الجزم بوجود أنظمة انتخابية تتفق تماما مع تطلعات البلد وظروفه الخاصة، فهي غالبا ما تكون موروثة عن نظام استعماري سابق، أو نتيجة لتطورات التي تفرزها لبيئة الدولية ما يعكس في الغالب تدخل قوى خارجية وهذا ما يحول دون وجود قواعد انتخابية تشكل النموذج الأمثل لتمثيل الشعب، إذ يجب على كل ديمقراطية حديثة أن تختار أو أن ترث نظاما انتخابيا يضمن استمرارها شريطة أن يعمل

---

[1]- سمير بارة والإمام سلمى، "السلوك الانتخابي في الجزائر: دراسة في المفهوم والأنماط والفواعل"، مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد الأول، جوان، 2009، ص.50.

[2] - Christophe broquet . Alain lancelot. Les systèmes électoraux tableau de l'offre et critères de choix. STRASBOURG : CEDD ; 2003 .P .06.

[3]- بوشنافة شمسة، " النظم الانتخابية وعلاقتها بالأنظمة الحزبية "، مجلة دفاتر السياسة و القانون، عدد خاص، 2011، ص.463.

بطريقة تعبر عن جميع المواطنين[1] ولكي يكون النظام الانتخابي حرا وعادلا ينبغي أن يتوفر على جملة من الشروط يكمن ذكر بعضا منها[2]:

- أن يتمتع جميع المواطنين بحق الاقتراع والمشاركة في الشؤون العامة.
- أن تجري الانتخابات بصورة دورية، تضمن احترام الحقوق الأساسية للمواطنين.
- أن تضمن إجراءات الاقتراع حرية الاختيار سرية التصويت وصحة فرز البطاقات.
- أن تراقب العمليات الانتخابية هيئة مستقلة عن بقية سلطات الدولة.

فمن خلال استقراء مفاهيم السابقة، يمكن القول أنه لا يوجد لدى المهتمين بحقل النظم الانتخابية تباين كبير لتعارفهم، ومن جهة ثانية يرى الباحث إلى أن الأنظمة الانتخابية لا تخرج عن نطاق الآلية التي يمكن من خلالها ترجمة الأصوات المدلى بها في عملية الاقتراع إلى مقاعد تفوز بها الأحزاب والمرشحون، قصد تمثيل الشعب في الهيئات النيابية العامة.

ومن نافلة القول أن هذه العملية تتأثر بالعديد من المتغيرات، سواء كانت خارجية تعكس تدخل قوى دولية في رسم مسار العملية الانتخابية بما يخدمها، أو داخلية حيث تشكل الثقافة وطبيعة المشاركة السياسية أحد طرفا معادلة التأثير، علاوة على مدى استقلالية الإدارة والهيئة والنخب التي تدير العملية الانتخابية وكذا واقع البلد الديموغرافي وسوسيو-اقتصادي.

ج- تصنيفات النظام الانتخابي.

إن الملاحظ في العديد من الدراسات أن الكثير من النظم السياسية عبر العالم تسعى لتبني العديد من صيغ الانتخاب ضمن الخارطة الانتخابية، بما يتماشي مع ظرف البلد وتطلعاته المختلفة، على اعتبار أن النظم الانتخابية هي الآلية المتبعة لتحويل أصوات الناخبين إلى مقاعد في الهيئات المنتخبة، لذالك أصبحت مسالة كيفية ملئ المقاعد البرلمانية محل اهتمام العديد من الباحثين السياسيين والأكاديميين بشان النظم الانتخابية، ما دفع بتعدد أنماط النظم الانتخابية.

فلقد أشارة بعض الدراسات إلى أن النظم الانتخابية تتعدد لتصل إلى عشرة أنواع هي: الانتخاب العام المقيد، المباشر، غير المباشر، الفردي الانتخاب بالقائمة، السري والعلني الانتخابات بالأغلبية أنظمة التمثيل النسبي،

---

[1]- موريس ديفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى. ترجمة جورج سعد، ط.2، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992، ص.93.

[2]- عصام نعمة إسماعيل، النظم الانتخابية: دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي. ط.1، بيروت: منشورات زين الحقوقية، 2009، ص.26.

الأنظمة المختلطة[1]، ومثل هذا التعدد في أشكال النظم الانتخابية يمكن تصنيفه ضمن ثلاثة عائلات أساسية هي[2]:

- نظم التعددية/الأغلبية: (Plurality/Majority Systems).
- نظم التمثيل النسبي: (proportonal systems).
- النظم المختلطة: (mixed Systems).

- الشكل رقم: "1" يوضح تصنيفات النظم الانتخابية.

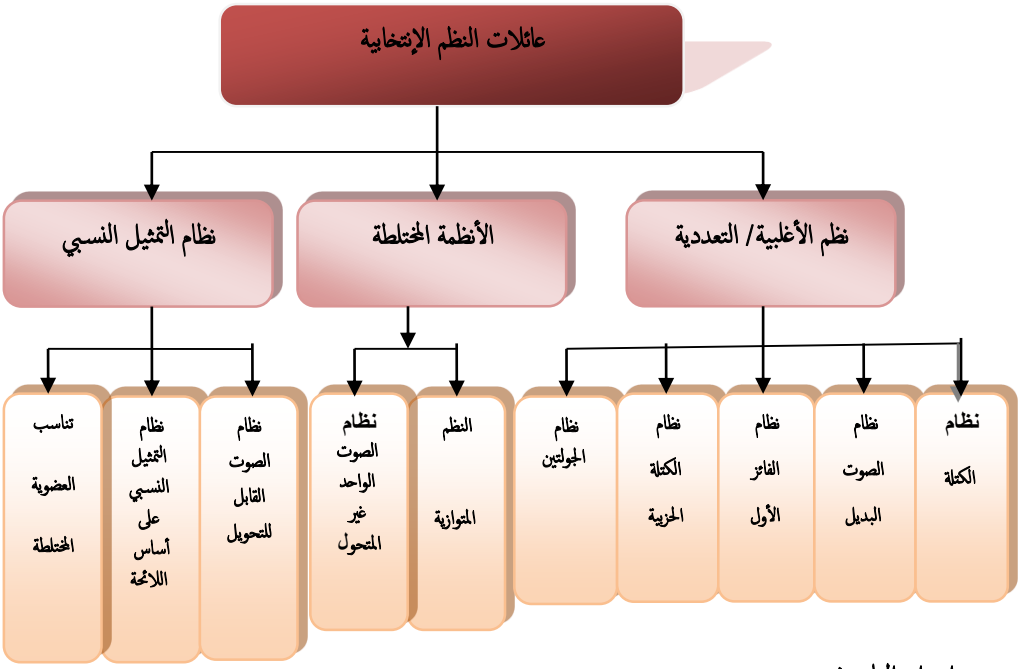

المصدر:- من إعداد الباحث.

قبل التطرق لشرح تصنيفات النظام الإنتخابي تحاول الدراسة إعطاء لمحة تاريخية موجزة حول المنظورات الفكرية التي تناولت أهم العوامل التي كانت وراء التطور الذي عرفه عالم النظم الانتخابية، إذ يصعب تفنيد النتيجة القائلة أن النظم الانتخابية المتبعة في العالم هي وليدة ظروف معينة، وفي هذا السياق يمكن التطرق إلى ثلاثة محطات رئيسة في اختيار النظام الانتخابي تتوافق مع نظرية صموئيل هنتنغتون حول موجات التحول الديمقراطي.

[1]- حسينة شرون، "دور الإدارة المحلية في مراقبة العملية الانتخابية: المراحل التحضيرية"، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الخامس حول: "دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية" ، جامعة بسكرة، المنعقد يومي04/03/ ماي 2009 ،ص.125.

[2]- سعد مظلوم العبدلي، الانتخابات: ضماناتها، حريتها، نزاهتها (دراسة مقارنة). ط.1، عمان، الأردن: دار دجلة ، 2009، ص.82.

بداية يقصد بالتحول الديمقراطي حسب صموئيل هنتنغتون "بأنه محاولة تبني النهج الديمقراطي في الحكم والذي يتضمن تبني الانتخابات الحرة، التداول على السلطة بين الأحزاب السياسية في ظل تكافؤ الفرص وحرية الإختيار بالنسبة للناخبين ومؤسسات سياسية مستقرة وثابتة ترعى هذا التحول"[1]، وحسب هنتنغتون في كتابه" الموجة الثالثة" فإن هذا التحول لايعود إلى الفترة الراهنة، فهناك تاريخ ممتد من تحول الأنظمة التسلطية والشمولية إلى أنظمة تتبنى الديمقراطية من خلال ثلاث موجات عرفها العالم منذ أواخر القرن الثامن عشر [2].

- الموجة الأولى من 1828- 1926.
- الموجة الثانية من 1943- 1962.
- الموجة الثالثة من 1974 حتى الآن.

1- التعددية: Plurality Majority System

من الواضح أن أنظمة الأغلبية هي أقدم الأنظمة الانتخابية وأبسطها، حيث يعرف نظام الأغلبية على أنه النظام الذي فيه يفوز في كل دائرة انتخابية المرشح أو المرشحون الذين حصلوا على غالبية الأصوات[3]، وبهذا يكون الاقتراع الأكثري له صورتان، فقد يكون أكثريا على أساس الصوت الواحد أو الصوت الجمعي، ففي الحالة الأولى يتم التصويت لمرشح واحد أما في الحالة الثانية فيطلب أن يصوتوا لعدة مرشحين في ذات الوقت، ويجرى الاقتراع الأكثري على دورة واحدة أو دورتين[4].

وتحاول الدراسة إعطاء نظرة سريعة على توزيع النظم الانتخابية عبر دول العالم، حيث تؤكد أن ما يزيد بقليل عن نصف الدول المستقلة، والأقاليم شبه ذاتية الاستقلال في العالم (114) دولة، أو ما يعادل54% من المجموع الكلى لدول العالم، والتي تمارس الانتخابات البرلمانية المباشرة تستخدم نظم الأغلبية التعددية، وهناك(75) دولة، أي ما يعادل35% من دول العالم تستخدم النظم التمثيل النسبي وتستخدم (22) دولة أخرى، أي ما يعادل 11% من دول العالم النظم التي تقوم على نظام التمثيل شبه النسبي[5]، وعلى أية حال فإن طريقة تحقيق ذالك عمليا تختلف بصورة واسعة، نحو خمسة أنواع من نظم الأغلبية التعددية كما هو واضح في الشكل.

---

[1]- عبد القادر عبد العالي، "محاضرات في النظم السياسية المقارنة". محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثانية علوم سياسية، جامعة سعيدة: قسم العلوم السياسية، 2007- 2008، ص.88.

[2]- صامويل هنتنجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. ترجمة عبد الوهاب علوب، ط.1، الكويت: دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، 1993، ص.74.

[3]- محمد رفعت عبد الوهاب، الأنظمة السياسية. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005، ص.296.

[4]- عصام نعمة إسماعيل، مرجع سابق، ص ص.332- 333.

[5]- سعد مظلوم العبدلي ، الانتخابات: ضماناتها، حريتها، نزاهتها (دراسة مقارنة). ط.1، عمان- الأردن: دار دجلة، 2009، ص.84.

2- نظام التمثيل النسبي: proportonal systems.

يأتي نظام التمثيل النسبي* كضرورة ملحة نظرا لثغرات وإنزلاقات نظم الأغلبية التعددية التي تميزت في طابعها العام بأنها نظم غير عادلة، كونها ألحقت ضررا كبيرا بالأحزاب الصغيرة وحققت مزايا للأحزاب الكبرى، ويمكن ملاحظة ذالك جليا في الحياة السياسية بإنجلترا فإلى غاية عام 1981 كان يوجد حزبان كبيران" حزب المحافظين والعمال" إضافة إلى وجود أحزاب صغيرة أبرزها "حزب الأحرار"، فكان هذا الأخير يحصل على عدد من مقاعد في مجلس العموم لا تتناسب مع عدد الأصوات التي حصل عليها في الانتخابات.

لذالك اتجه الفكر السياسي والقانوني للبحث عن نظام يكفي لتمثيل كل الأطياف والتشكيلات السياسية تمثيلا صحيحا وهذا النظام هو نظام التمثيل النسبي[1]باعتباره" نظام انتخابي يقوم على التنافس الحر بين لوائح أو تكتلات سياسية في دوائر انتخابية كبرى بحيث تفوز كل لائحة بعدد من المقاعد النيابية مساوي للنسبة المئوية التي تنالها من مجموع عددا لمقترعين"[2]، أي أنه يترجم لكل حزب نصيبه من الأصوات إلى نسب مماثلة من المقاعد البرلمانية وبشكل حقيقي.

لهذا لقي هذا النظام تجاوبا كبيرا من طرف العديد من الديمقراطيات الجديدة مثل أمريكا اللاتينية وأوروبا الغربية، ويمثل ثلث النظم المستخدمة في إفريقيا، لذالك يمكن ملاحظة عدد من البلدان مثل ناميبيا وإسرائيل وهولندا والدنمارك ونيوزيلندا والعراق أن التصويت القومي هو الذي يحدد توزيع المقاعد البرلمانية، وذالك عندما يكون البلد أجمعه دائرة انتخابية واحدة، سواء كان ذالك لانتخاب جميع النواب أو لعدد محدد منهم، كما يتسم حجم الدائرة بأهمية كبرى بالنسبة لنتائج التمثيل النسبي كلية وإلى طبيعة وحجم الاتفاق بين هذه الأحزاب من جهة أخرى[3]، فكلما زاد عدد المرشحين عن كل دائرة انتخابية كلما ارتفع مستوى النسبية في النظام الانتخابي، كما أن نظم التمثيل النسبي تختلف فيما بينها على حسب الخيارات التي توفرها للناخبين، من حيث استطاعتهم الاختيار بين أحزاب أو مرشحين منتخبين أفراد أو كليهما معا[4].

---

* - لقد بدأ التفكير بالاقتراع النسبي في النصف الثاني من القرن19 عندما التفت علماء الرياضيات وعلى رأسهم الدنماركي **"اندريا"**الذي ساهم في إدخال هذا الاقتراع في دستور1855 من أجل أن يطبق في انتخابات مجلس الشيوخ، وبعد عدة سنوات أعيد الاهتمام به أكثر خاصة في بلجيكا تحديدا في الأوساط الكاثوليكية المحبذة لصيغة التعددية والتي أرادت انقاذ الحزب الليبرالي المهدد من الحزب الاشتراكي، وبناء على طلب وزير العدل قام **"فيكتور هوندت"** بإعداد مشروع قانون انتخابي على أساس النظام النسبي الذي أقره البرلمان في أكتوبر عام 1899 وبعدها وصلت شرارة النسبية إلى فرنسا وبريطانيا وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى توجهت أوروبا الغربية بمجملها بالمطالبة بتطبيق النظام النسبي. لمزيد انظر:- عصام نعمة إسماعيل، مرجع سابق، ص ص.378 - 380.

[1]- سعاد الشرقاوي ، النظم السياسية في العلم المعاصر. القاهرة: دار النهضة العربية، 2007، ص.155.

[2]- عصام نعمان، نحو النسبة والخط الثالث والمقاومة المدنية، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية،اللقاء السنوي السابع عشر ،أكسفورد: 2007، ص.1.

[3]- سعد مظلوم العبدلي، مرجع سابق، ص. 99-100.

[4] -Reynold Andrew, Reilly Ben, electoral systems désigne, Stockholm: IDEA, 2005, p.57.

وما نستنتجه انه إذا كان هذا النظام يفترض إجراء الانتخاب على أساس لائحة قد تكون مغلقة أو مفتوحة، لدى فهو يساعد على تمثيل عدد كبير من الناخبين في المجالس النيابية وهو ما يضمن تكوين معارضة برلمانية حقيقية[1] وتجدر الإشارة إلى أن مسالة "حدود التمثيل"(نصاب الإبعاد) في ظل هذا النظام تصبح بالغة الأهمية.

3- الأنظمة المختلطة: mixed Systems

إن النظم المختلطة ليست نوعا من النظم الانتخابية مستقلة بذاتها ولها خصائصها المميزة لها بل إن الأنظمة الانتخابية المختلطة قائمة على محاولة المزج بين الصفات الإيجابية لكل من الأنظمة الانتخابية التعددية/ الأغلبية والتمثيل النسبي، ويوجد في النظام المختلط نظامان انتخابيان يستخدمان معادلات مختلفة هو نظام التعددية /الأغلبية ، والثاني هو نظام قائمة التمثيل النسبي[2].

وفي سبيل تجنب عيوب كل من النظامين(الأغلبية والتمثيل النسبي) اتجهت العديد من الدول مثل ألمانيا إلى اعتماد نظام انتخابي جديد يقوم على الجمع بين كلا النظامين السابقين حيث يقوم النظام المختلط على تقسيم المقاعد البرلمانية على صعيد الدولة إلى قسمين، قسم يتم انتخاب مقاعده من قبل جمهور الناخبين بطريقة الانتخاب بالأكثرية، وينتخب ذات الناخبين بموجب هذا النظام ما تبقى من المقاعد البرلمانية المحددة العدد مسبقا بطريقة التمثيل النسبي[3]، فالطابع العام للنظم المختلطة من خلال هذا الطرح هي تلك النظم التي تترجم الأصوات إلى مقاعد فائزة بأسلوب يقع بين أغلبية نظم الأغلبية التعددية وتناسبية نظم التمثيل النسبي.

د- علاقة النظام الانتخابي ببعض المفاهيم المجاورة:

كثيرا ما يتداخل النظام الانتخابي بالعديد من المفاهيم المرتبطة به ولدى تحاول الدراسة كشف النقاب عن هذه العلاقة وفقا للعناصر التالية:

1- النظام الانتخابي والتعددية الحزبية: لاشك أن موضوع التعددية الحزبية يعني الاعتراف بحق إنشاء الأحزاب في ممارسة أنشطة الحياة السياسية، كونها تعتبر من بين التقاليد التي لا غنى عنها في الديمقراطيات الراسخة والديمقراطيات المعاصرة، فالتعددية الحزبية "تحدث في الأنظمة التي تؤدي فيها طريقة الاقتراع إلى وصول أكثر من حزبين إلى البرلمان"[4]، وتشكل النظم الانتخابية محورا في رسم "قواعد اللعبة" من أجل توسيع أو تضييق منابع هذا التعدد، فلقد عكف العديد من المنظرين بعد الخمسينيات على قياس شدة

---

[1]- تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجيات إدارة السلطة. ط.1 عمان: دار مجد الاوي، 2004، ص.246.

[2]- فرانشيسكا بيندا وأندرو اليس، الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق. لبنان: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات،2005، ص.29.

[3]- جهاد حرب، "تقرير حول تأثير النظام الانتخابي على الأداء الرقابي للمجالس التشريعي"، سلسلة التقارير القانونية(21)، رام الله: الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن، 2000 ، ص10.

[4]- عفاف حبة، التعددية الحزبية والنظام الانتخابي: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق(فرع قانون عام)، 2004- 2005، ص.50.

تأثير الأنظمة الانتخابية على الأنظمة السياسية وخاصة النظم الحزبية، لذالك تسعى الهندسة الانتخابية إلى إبراز "القوانين" و"السنن" الكفيلة بتبيان العلاقة التفاعلية بين النظم الانتخابية والتعددية الحزبية، وفقا للعناصر التالية:

2- نظام التمثيل النسبي والتعددية الحزبية: بداية لقد شكلت أعمال" ديفرجيه" (1951- 1976) نقطة الانطلاقة الحقيقية في الدراسات التي اهتمت بموضوع العلاقة بين النظام الانتخابي والنظام الحزبي، حيث توصل من خلال كتابه **"Political parties "**أن نظام الأغلبية في دورة واحدة يؤدي إلى ثنائية حزبية، بينما ينتج عن تطبيق كل من نظام الأغلبية في دورتين أو النظام النسبي تعدد الأحزاب[1]، ومن جهة ثانية يؤكد الفقيه "جون جيم" أن نضام التمثيل النسبي علاوة على أنه يوفر تكافئ الفرص أمام كل الأحزاب للفوز بالمقاعد البرلمانية، فهوهو مدعاة للتعدد الحزبي التي تحرص التشكيلات على وجوده إن كان موجودا أو المناداة به إن لم يكن مطبقا[2].

ففي ألمانيا وبمار مثلا عرفت الشيوعية بفضل نظام التمثيل النسبي انتشارا سريعا مقارنة على ما كانت عليه في فرنسا حيث ألجمت بنظام الأغلبية[3] لذالك يمكن القول أن التمثيل النسبي لم يساهم فقط في ميلاد حركات جديدة فقط بل مكنها من طرح نفسها كمنافس حقيقي لدكتاتورية الأحزاب الكبرى حتى ولو كان بمقدورها أن تتسبب بكارثة، وخير مثال على ذالك صعود الفاشية والنازية (1922-1933) .

وما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق أن الطرح الذي تقدم به كل من "ديفرجيه، جون جيم" قد خالف الطرح الذي جاء به، "دوغلاس"، حيث أكد أنه " من غير المنطقي الاستنتاج بأن التمثيل النسبي هو السبب في تعدد الأحزاب"[4].

وهنا تجدر التفرقة ما بين الديمقراطيات المستقرة التي تمثل غالبا غرب أوروبا والولايات المتحدة والديمقراطيات الجديدة أو الناشئة، ففي الديمقراطيات المستقرة تجرى السياسة فيها وفقا لمناخ يحترم التعددية والثقافة العامة ما يجعل وجود التمثيل النسبي انعكاس لمناخ التنوع والتعدد بينما وفي في الديمقراطيات الناشئة، فإن وجود نظم التمثيل النسبي كان القصد منها في الغالب هو تحقيق التمثيل لكل تلك الأطياف خاصة إذا كانت هذه الأخيرة قد عانت في وقت قريب من تناحر على أساس عرقي أو إثني، ربما وصل إلى درجة النزاع المسلح، إلا أنه من جهة ثانية لا يوجد دليل علمي على أن النظم الانتخابية بها قللت من الاحتقان الطائفي، بل أكدت العديد من

---

[1] - Andre blais .Mode de Scrutin et Système de Partis . A- Laurent, P- Delfoss, A-P Frognier, les systèmes électoraux : permanences et innovations.paris: L'Harmattan .2004P.47.

[2]- زين الدين بلال، الأحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة: دراسة مقارنة، ط.1، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي 2011، ص.372.

[3]- عصام نعمة إسماعيل، مرجع سابق، ص.135.

[4]- نفس المرجع، ص. 140. نقلا عن:

- Rae D.W- The political conséquences of electoral laws ; news Haven Yale University press; 2eed.1971.p.167.

الدراسات على نظم النسبية كانت السبب وراء تعميق هذه الانقسامات لا العكس كونها تجعل الأحزاب ترتكز في سياسات خطاباتها على مجالات ضيقة، بالمقارنة بنظم الأغلبية[1].

3- نظام الأغلبية والتعددية الحزبية: لقد أشارة الدراسة سابقا إلى أن نظام الأغلبية هو الذي بمقتضاه ينجح المرشح الذي يحوز على أغلبية الأصوات الصحيحة، لذالك تلعب نظم الأغلبية دورا هاما في زيادة الأحزاب وتعددها وإن كانت لا ترقى في هذا السياق إلى ما حققته نظم التمثيل النسبي فلقد أكدت بعض الدراسات أن الدول التي أخذت بنظام الأغلبية المطلقة في مرحلة ما قد صاحبها تعدد حزبي، فمثلا ألمانيا بعد الأخذ بدستور فيمار1919 فقد وجد ما يقارب الإثني عشر- حزبا وفي هولندا كان يوجد سبعة أحزاب عام 1918 وفرنسا في ظل الجمهورية الثانية وفي انتخابات 1956 إذ بلغ عدد الأحزاب ما يزيد عن الإثني عشر- حزبا[2]، إن هذا التأثير للنظام الانتخابي على التعددية كان مجال اهتمام العديد من الباحثين، فلقد قام "موريس ديفرجيه" **M.duverger"** بدراسة أكد فيها:[3]

- أن التمثيل النسبي يتوافق مع نظام الأحزاب المتعددة الجامدة والمستقلة.
- أن التصويت الأغلبية على جولتين يتوافق مع نظام الأحزاب متعددة مرنة ومترابطة.

أن الاقتراع الأكثري ذوا الدورة الواحدة يتوافق مع ثنائية الأحزاب فالاقتراع الأكثري ذو الدورتين حيثما وجد تكون التعددية هي القاعدة، لأن التكتلات في الدورة الثانية تشجع الأحزاب على التحالفات* فمثلا أجريت انتخابات تشريعية في فرنسا عام2002 حيث دخلت الأحزاب المنافسة الانتخابية في تكتلات لتأمين وصول ممثليها إلى البرلمان، كما دخلت الأحزاب اللبنانية في تحالفات عرفت "بتحالف 14 آذار"إذ دخلت بكتلة مؤلفة من55% من أعضاء البرلمان[4].

وما يمكن استنتاجه من طبيعة هذه العلاقة أن نظام الأغلبية قادر على إنتاج نظام الحزبين وفي ظل وجود حزبين قويين وحزب ثالث ضعيف، فإنه يضطر إلى الإتحاد مع أحد الحزبين أو يسحب مرشحيه ليتم استبعاده، وهو بذلك نظام لا يعكس التمثيل السياسي الحقيقي وحالة بريطانيا مثال على دور نظام الأغلبية في تكريس الثنائية بين حزب العمال والمحافظين، أما نظام التمثيل النسبي فانه- **حسب دو فرجية**- يعمل على التخفيف

---

[1]- حسن مازن، "الآثار السياسية للنظم الانتخابية المختلفة"، ص16-17. أنظر الرابط:
http://www.fnst-egypt.org/downloadable/Political-implications-of-different-electoral-systems.pdf.
تاريخ الدخول يوم: 01/11/ 2013.

[2]- زين الدين بلال ، الأحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة:. ط.1، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2011 ،ص.373.

[3] - Duverger . m ; les partis politiques ; paris :a.colion- 9 **eme** ed 1977.p.356.

*- إن الآثار المباشرة للاقتراع الأكثري تكون مشروطة فعلا بقوة التحالفات الإستراتيجية للفاعلين السياسيين فالحزب الشيوعي الفرنسي كان حزبا معزولا سنة1958 تعرض لتمثيل ضعيف جدا، أما عندما تحالف عام 1967 مع جبهة اليسار الديمقراطي الاشتراكي، فقد حصل على سبعة أضعاف عدد المقاعد، رغم أن أسلوب الاقتراع بقي نفسه. أنظر:- فليب برو، علم الاجتماع السياسي ترجمة محمد عرب صاصيلا، ط.2، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2006، ص.312.

[4]- عصام نعمة إسماعيل، مرجع سابق، ص.141.

من عملية القطبية التي ينتجها نظام الأكثرية ويتميز هذا النظام بأنه يسمح للأحزاب الأخرى الحصول على مقاعد البرلمانية، ما يجعله النظام الأقرب لتمثيل المجتمع وضمان الاستقرار، لذي تسعى مختلف الفواعل السياسية لاختيار النظام الانتخابي الذي يخدم موقعها في هيكل النظام السياسي.

4- النظم الانتخابية والمشاركة السياسية:

تشكل المشاركة السياسية جوهر الديمقراطية وأحد الأبعاد المهمة لتحديد السلوك السياسي للإفراد، وتؤكد العديد من الدراسات على الدور الإيجابي الذي يمكن أن يلعبه الفرد في الحياة السياسية كالترشح والتصويت والعضوية في الأحزاب...، كل هذا يعطي مؤشرا على مدى ثقة المواطنين في النظام الديمقراطي، فكلما شعر المواطنون بأن لهم درجة أكثر فعالية في التأثير السياسي كلما أقبلوا على المشاركة في الانتخابات العامة والعكس صحيح، وتبرز أهمية المشاركة السياسية في العلاقة التي ذهب إليها "صموا يل هينجنتون" حيث ربط بين المشاركة بالتنمية السياسية، فهذه الأخيرة -حسب تصوره- تشمل على ثلاث تطورات ترشيد السلطة، التمايز في الوظائف السياسية، والتهيئة للمشاركة السياسية[1]، فلا يمكن الحديث عن المشاركة السياسية بمعزل عن الثقافة السياسية التي من شأنها أن تحدد طبيعة المشاركة السياسية وموقعها تجاه النظام الانتخابي خاصة والنظام السياسي والتنمية بصفة عامة، ويمكن توضح ذالك في المخطط التالي[2]:

الشكل رقم "2" يوضح العلاقة بين النظام الديمقراطي والتنمية.

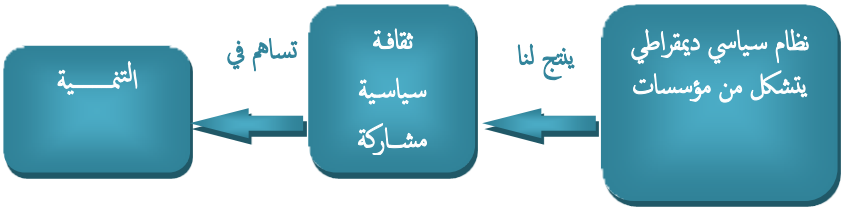

المصدر: نبيل حليلو،" التنمية والثقافة السياسية: أية علاقة؟، مرجع سابق، ص.33.

وبهذا تعد المشاركة السياسية خيارا ديمقراطيا يهدف بالدرجة الأولى إلى إشراك الجميع وما ينبثق عنها من تحولات رائدة تسهم في تحقيق التنمية بكل أبعادها والتي يطمح إليها كل مجتمع ومن وجهة نظر أدبيات النظم السياسية فإن النظام الانتخابي المطبق في أي دولة يشكل عاملا في إحداث التباين تجاه نسبة المشاركة السياسية.

---

[1]- بوشنافة شمسة، مرجع سابق، ص.467.

[2]- نبيل حليلو،" التنمية والثقافة السياسية: أية علاقة؟"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن، جوان2012 ،ص ص.27- 33.

5- النظم الانتخابية والسلوك الانتخابي:

إن الهدف الأسمى للنظم الانتخابية يكمن في ترسيخ العملية الديمقراطية وأمام هذه الأهمية البالغة ظهر علم اجتماع الانتخابات الذي يهتم ببعد الاجتماعي في العملية الانتخابية المتشكلة من إحداثيتي الناخب والمترشح، ولقد استطاع هذا العلم أن يطور آليات القياس الخاصة بدراسة السلوك الانتخابي الذي يشكل أحد أهم مباحثه الكبرى كما هو الحال في علم النفس السياسي الذي أعطى هو الأخر اهتماما بالغا لطرح السيكولوجي في الدراسات السياسية.

فقد برز الاهتمام الأكاديمي به منذ الحرب العالمية الأولى وتزامنا مع ظهور المدرسة السلوكية والتي بانتقالها إلى المجال السياسي بدأ الحديث عن السلوك السياسي[1] ذالك أن ممارسة الفرد لسلوكه الانتخابي تضبط بشكل مزدوج من خلال القواعد القانونية والتصورات الثقافية والإيديولوجية وفق هذا الطرح تحاول هذه الدراسة التنقيب عن طبيعة الخلفيات السلوكية التي تصدر عن الناخب أثناء أدائه لواجبه الانتخابي وعلاقة ذالك بالنظم الانتخابية المختلفة.

- **مفهوم السلوك الانتخابي:** قبل الحديث عن السلوك الانتخابي يجدر أولا معرفة المقصود بالسلوك السياسي بصفة عامة تمهيدا لبسط مفهوم السلوك الانتخابي، حيث يعتبر السلوك السياسي نمط مهم من أنماط السلوك الاجتماعية الذي يعبر عن ذالك النشاط والفعالية التي يمارسها فرد أو مجموعة أفراد يشغلون أدوارا سياسية معينة يستطيعون خلالها تنظيم الحياة السياسية في المجتمع، وتحديد مراكز القوى فيه وتنظيم العلاقات السياسية بين القيادة والجماهير[2]، أما السلوك الانتخابي **Electoral Behavior** فهو مجموعة المواقف والتصرفات التي يتبناها المواطنون الذين تتوفر فيهم شروط التصويت أثناء مناسبة انتخابية معينة بحيث تؤثر في نهاية المطاف في نتائج تلك الانتخابات ولسلوك الانتخابي عدة صور منها[3]:

- **السلوك الانتخابي الإيجابي:** فيه يتوجه الناخب للإدلاء برأيه من خلال عملية التصويت.
- **السلوك الانتخابي السلبي:** وهو يتجلى في ظاهرة الامتناع* عن التصويت وهو ما يعكس اللامبالاة (ثقافة سياسية هامشية) على حد تعبير "جبرائيل الموند" و"باول".

---

[1]- مجذوب عبد المؤمن وآخرون،" السلوك الانتخابي في الجزائر: دراسة في المفهوم، الأنماط والفواعل"، أنظر الرابط:
http://www.bouhania.com/news.php?action=view&id=492013/02/05 تاريخ الدخول يوم:

[2]- تيش سليمان محمد لمين، "السلوك الانتخابي عند المواطن الجزائري: دراسة على عينة من طلبة علم الاجتماع بجامعة سكيكدة" ورقة مقدمة في إطار الملتقى وطني حول: " الانتخابات و التغير السياسي في العالم العربي"، مرجع سابق، ص ص.4 -5.

[3]- عادل عباسي، " واقع النشاط الحزبي في الجزائر وانعكاساته على سلوك الهيئة الناخبة: دراسة في ضوء تشريعيات 2007 مع إطلالة على التشريعيات المقبلة "، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 35 أوت،2012،ص28.

* - يبدو أن التفريق بين الامتناع **L'abstention** والإمتناعية **L'abstentionisme** ضروري هنا فالامتناع ما هو إلا موقف ظرفي قد يكون نتيجة لعدم الاهتمام بالسياسة بينما الإمتناعية يكمن اعتبار ها مذهب مقتنع به معاد لمبدأ الانتخاب كليا ومكرس لعدم المشاركة نهائيا نتيجة ضعف الاندماج أو الاغتراب السياسي. أنظر: - سمير بارة، سالمة ليام، تفعيل دور البرلمان في تحقيق حكم شفاف، مرجع سابق، ص.16.

- **ظاهرة الأوراق الملغاة:** يمكن النظر إلى اللاموقف موقفا مهما للنخب التي تدير العملية السياسية كما أنه يمكن تصنيفها ضمن ظاهرة الامتناع.

في إطار العلاقة بين النظام الانتخابي والسلوك الانتخابي، فان تحديد هذا الأخير لا يتوقف عند الآلية التي يتشكل منها النظام الانتخابي لتحويل أصوات إلى مقاعد، بل إن تحديد السلوك الانتخابي-علاوة على آليات النظام الانتخابي- تتحكم فيه مجموعة من المتغيرات فعلى إثر الجدل الذي قام بين **"ديفرجيه" و"لاقو"** في الخمسينيات، اختلف علماء السياسة حول معرفة مدى تأثير الأحكام القانونية على سلوك الناخبين وعلى سير عمل المنظومة السياسية، فتم التوصل إلى أنه من الوهم عزل التأثير الخاص لأسلوب الاقتراع، لأن الأسلوب يمارس آثاره من خلال تفاعل ثابت مع معطيات الوضع السياسي والتقاليد الثقافية والتاريخية والعوامل المؤسساتية ذات الصلة بالمحيط الذي يعيش فيه الفرد.[1]

وفق هذا السياق حضي موضع السلوك الانتخابي باهتمام العديد من الحقول المعرفية فقد تعددت النماذج والتحاليل المفسرة للميولات الانتخابية وفق العديد من الزوايا التي يوليها كل باحث للمحددات والمتغيرات البيئية والنفسية والاجتماعية،ومن جملة هذه النماذج يمكن رصد بعض منها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر فمنها:

- **النماذج النظرية المفسرة للسلوك الانتخابي:**

- **الأنموذج البيئي:** والذي حضي كالمقاربة باهتمام العديد من الباحثين أمثال **"**أندريه سيغفريد **Andre Siegfried** "موريس أغو **لون Maurice Agulhon** و"فرانسوا فوغيل"**Francois Goguel** و" ليف لاكوست"**Live Lacoste**، ويعتبر"الأنموذج البيئي" هو الأول في تفسير السلوك الإنتخابي.

- **الأنموذج النفسي:** تفترض هذه المقاربة أن التطورات والتحولات السريعة التي عرفها مجال تقنيات "سبر الآراء" في الأربعينيات من القرن الماضي قد ساهمت في إيجاد علاقة سببية ما بين الفرد وجماعة الانتماء، وتأثير ذالك في السلوك الانتخابي، ويذهب البعض إلى تسميتها "بالاتجاه البنائي" لأنه يحاول الكشف عن العلاقة بين البناء الفردي والبناء الجماعي.

لذالك قام **Lazarsfeld Paul** مع فريق عمله بدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية 1944 حول تأثير الحملة الانتخابية في سلوك الناخبين وتوصلوا إلى أن الخيارات السياسية للناخبين تحددها الخصائص الاجتماعية والدين وليس وسائل الإعلام[2]، فسلوك الناخب الأمريكي يحدده التقمص الحزبي **Partisane Identification**

[1]- فليب برو، مرجع سابق ، ص.307.

[2]- عادل عباسي، مرجع سابق، ص.29.

الموروث كالارتباط بأحد الحزبين الكبيرين ثم يتطور الارتباط بفعل تأثير الوسط الاجتماعي للناخب فيتشكل سلوكه الانتخابي على المدى البعيد[1].

- **الأنموذج العقلاني: (التحليل الإستراتيجي).** إن الدافع وراء طرح هذا الأنموذج هو القصور الذي اكتنف النماذج السابقة في تفسيرها لتباين السلوك الانتخابي وفي سنوات السبعينات بدأ يظهر توجه الناخبون في بحث الاختيارات الدقيقة وهذا التقييم عمل على بناء أنموذج جديد، انطلق من فكرة مفادها أن النمط الانتخابي دائما عقلاني- يتم النظر إلى الساحة الانتخابية وفق السوق المحكوم بقواعد نفعية-، حيث أن كل مواطن يجري سلسلة من العمليات الذهنية المثالية يحدد من خلالها المكاسب والتكاليف ثم يقيم النتائج بمنظور بمرغماتي التي من شانها أن تسفر عن خياره وسلوكه الانتخابي[2].

وهناك صور عديدة حاولت تطوير هذا النموذج منها دراسة أنطوني داونز Anthony Downs التي تركز أساسا على ظاهرة "التطهير الانتخابي"، ولقد كان لتحليلاته الأثر البالغ في ولادة مفهوم "الناخب العقلاني أو الإستراتيجي"، بحيث يقوم الناخب بتكيف صوته مع عروض السوق الانتخابي، إضافة إلى تحليلات"كرامر"Kramer الذي درس سلوك الناخب الأمريكي، وخلص أن الناخب يصوت إلى من يحسن من وضعه السوسيو-اقتصادي، وأكد كل من"هاملوايت وكايتز وهمفري Himmelweit- Katz-Humphreys مفهوم "الناخب المستهلك"وفق دراسة لستة انتخابات متتالية في بريطانيا، وخلصوا أن اللإستقرار في التصويت "قاعدة" وليس "إستثناء"، حيث اكتشفوا أن 70% من المقترعين يغيرون تصويتهم وفقا لحسابات عقلانية مرتبطة بعروض السوق الانتخابي للأحزاب بعيد عن الانتماءات الإيديولوجية، وهذا ما يجعل النموذج الإستراتيجي متأثرا بالنظرية الاقتصادية القائمة على إحداثيتي الربح والخسارة[3].

خـــاتمـــة:

إن ما يمكن استخلاصه من هذا العرض هو أن النظم الانتخابية تعد خيارا جوهريا للديمقراطية النيابية وأحد الأبعاد المهمة لتحديد السلوك الانتخابي للإفراد في الحياة السياسية كالترشح والتصويت والعضوية في الأحزاب وغيرها، وأمام هذه الأهمية البالغة ظهر علم اجتماع الانتخابات الذي يهتم بالبعد الاجتماعي في العملية الانتخابية المتشكلة من إحداثيتي الناخب والمترشح هذا من جهة، ومن جهة أخرى فلقد استطاع هذا العلم أن يطور آليات القياس الخاصة بدراسة السلوك الانتخابي الذي يشكل أحد أهم مباحثه الكبرى كما هو الحال في علم النفس السياسي الذي أعطى هو الأخر اهتماما بالغا للطرح السيكولوجي في الدراسات السياسية.

---

[1]- عبد الغفور مرازقة،"الصعوبات المنهجية لدراسة السلوك الانتخابي في الوطن العربي"، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول: "الإنتخابات والتغير السياسي في العالم العربي"،مرجع سابق، ص.5.

[2]- عبد المؤمن مجذوب وآخرون، مرجع سابق، انظر الرابط: http://www.bouhania.com/news.php?action=view&id=49 تاريخ الدخول يوم:2013/02/11

[3]- عادل عباسي، مرجع سابق، ص.30.

ويستوي القول ، أن طبيعة العلاقة الوظيفية بين النظام الانتخابي والسلوك الانتخابي تكمن في أن الأصول الأبستمولوجية للسلوك الانتخابي لا يتوقف تحديدها عند الآلية التي يتشكل منها النظام الانتخابي في تحويل الأصوات إلى مقاعد، فعلاوة على آليات النظام الانتخابي- تتحكم فيه مجموعة من المتغيرات ذات الصلة بالأحكام القانونية ومعطيات عمل المنظومة السياسية عامة، فضلا على التقاليد الثقافية والتاريخية ذات الصلة بالمحيط الذي يعيش فيه الفرد الناخب والمنتخب على حد سواء.